حاصباني: الضغط كبير على المستشفيات بسبب النزوح السوري

في ٣ آذار، عقد نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني مؤتمرا صحافيا، إثر اجتماع عقده مع نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، تناول فيه تعزيز قدرات المستشفيات اللبنانية وتأمين العلاج للبنانيين، في ضوء الضغط الكبير على النظام الصحي اللبناني بعد النزوح السوري.

وأوضح حاصباني «أن وزارة الصحة تتواصل بشكل دائم مع المستشفيات للبحث في وسائل تخفيف الضغط، في وقت لم تتم زيادة السقوف المالية، كما أن التعرفات موضوعة منذ زمن طويل، وذلك بهدف تخفيف الكلفة على الدولة اللبنانية قدر المستطاع وتأمين العلاج المناسب لكل مريض».

أضاف: «ان وزارة الصحة أمنت مستحقات المستشفيات لغاية شهر تموز ٢٠١٦ ضمن العقود الموقعة والسقوف المالية، أما عقود المصالحة التي تتعلق بالحالات التي تم تجاوز السقوف المالية فيها، فقد تم التوقيع عليها من سنة ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠١١ وسيتم دفعها بسندات خزينة إلى المستشفيات، والعمل جار الآن على الفترة الواقعة بعد عام ٢٠١١ وقد تمت معالجة الكثير من العقود العالقة لإحالتها على وزارة المالية التي تقوم بالواجب بشكل منتظم ومتكامل».

وأعلن وزير الصحة العامة «أن مجموع كلفة الإستشفاء في عام ٢٠١٦ بلغ ١٦٦ مليار ليرة لبنانية بما فيها العمليات التي سعرها مقطوع وغير مقطوع. كما أن ٥٣٪ من المواطنين اللبنانيين يلقون العلاج على نفقة وزارة الصحة، وقد سجل دخول ٨٥٠ ألف مواطن إلى المستشفيات في عام ٢٠١٦.

ولفت إلى أن «وزارة الصحة لا تقوم وحدها بتغطية الحالات المرضية، إنما هناك صناديق ضامنة أخرى منها الضمان الإجتماعي وتعاونية موظفي الدولة وصندوقا الجيش اللبناني وقوى الأمن، ولهذه الصناديق عقودها وطريقة الدفع الخاصة بها».

وقال: «ان وزارة الصحة تحاول الإضاءة على التحديات التي تواجه هذه الصناديق، إنما في ما يتعلق بوزارة الصحة، فهي تعمل جاهدة من أجل استمرار التغطية بطريقة جيدة، ما يؤمن دخول المريض إلى المستشفى ومعالجته بأسرع وأفضل طريقة ممكنة».

وأعلن الوزير حاصباني «أن العمل جار لإعداد خطة للطوارئ وتخفيف العبء عن المستشفيات بحيث لا يرفض مريض يحتاج إلى خدمة طوارئ، ولا يتم إشغال أسرة في المستشفيات من دون حاجة إلى ذلك، بل يتم استخدام الأسرة المتاحة بطريقة أفضل».

وأوضح «أن معدل الأسرة في لبنان يتخطى ٢,٥ لكل ألف مريض، وهذا المعدل يفوق المعدل السائد في المنطقة والذي هو أدنى من ٢. إنما الضغط الحاصل نتيجة النزوح السوري يتسبب بضغط إضافي على المستشفيات. ونحن نعمل للتوصل إلى إجراء يخفف الضغط.

ووعد برفع التحديات المالية إلى مجلس الوزراء لخفض الكلفة قدر الإمكان، ومعالجة العدد الأكبر من الناس».

وردا على سؤال حول البطاقة الصحية، أوضح الوزير حاصباني أن «ليس من عراقيل بل هناك مشروع قانون للبطاقة الصحية التي تشكل تفصيلا في ضوء الكلام على تأمين الإستشفاء الشامل للمواطنين اللبنانيين». وأكد «أن وزارة الصحة تدرس خطة ستطرحها قريبا لتتكامل مع مشروع القانون المتعلق بالبطاقة الصحية ما يؤمن الرعاية الصحية المتكاملة من الرعاية الأولية لتفادي دخول المستشفيات وصولا إلى تغطية كاملة عند الحاجة إلى دخول المستشفى».

وإذ لفت إلى «أن كل بلدان العالم تواجه تحديات في تمويل القطاع الصحي»، تمنى على المستشفيات «التعاون المستمر للتوصل إلى نظام صحي متكامل، إذ انه يمكن إنجاز الكثير بالكلفة الحالية، فيتم إدخال كل مريض يستحق العلاج، ولا ينتظر أي مريض عند باب مستشفى».

وذكر الوزير حاصباني المستشفيات بعقودها الموقعة مع وزارة الصحة في شأن تغطية من هم فوق الـ٦٤ عاما، مشددا على «وجوب التزام المستشفيات بهذه التغطية»، ومؤكدا «أن وزارة الصحة ستأخذ الإجراءات اللازمة بحق المستشفيات التي لن تلتزم بهذا الأمر».

هارون

من جهته، نوه نقيب المستشفيات بوزير الصحة «الآتي من خلفية علمية» وشكره على «التعاون الدائم». وأوضح أن «غالبية المشاكل تأتي من كثرة الصناديق الضامنة في لبنان، فيما يجب أن يتم حصر إدارة القطاع الصحي في وزارة الصحة فقط».

وإذ أشار إلى أن لكل صندوق آلية عمل وتغطية مختلفة عن الآخر، قال: «إن الجامع المشترك بين الصناديق الضامنة هو مشاكلها المادية المتمثلة بنقص التمويل لتغطية المنتسبين إليها».

أضاف: «تحاول المستشفيات تأمين التوازن المالي لتحقيق الإستمرارية، أما إذا كانت علاقتها مع صندوق ضامن لا يؤمن لها ذلك، فللأسف إن هذا الأمر سينعكس على المريض الذي لا تريد المستشفيات أن يتحمل أي فروقات»، معتبرا «أنها مسؤولية الحكومة مجتمعة وليس فقط وزارة الصحة، فإذا لم يحصل تضامن بين كل الجهات المعنية من رئاسة مجلس الوزراء إلى وزارات الصحة والدفاع والداخلية والعمل والمالية، فعبثا نحاول الإصلاح».

وختم: «مشكلة الصحة أساسية ومزمنة ويجب الانتهاء من المشاكل العالقة وإيجاد الحلول لها».

السرطان يحصد سنويا أرواح ٨,٨ ملايين شخص سنوياً

بمناسبة اليوم العالمي للسرطان، الذي يصادف في ٤شباط ، أكدت منظمة الصحة العالمية أن التشخيص المبكر للسرطان ينقذ الأرواح ويقلل تكاليف العلاج.

وقالت المنظمة -في بيان على موقعها الإلكتروني إن السرطان مسؤول الآن عن وفاة واحدة من أصل ست وفيات بالعالم، ويصاب به سنويا أكثر من ١٤ مليون شخص، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى أكثر من ٢١ مليونا بحلول عام ٢٠٣٠.

وأضافت أن السرطان يحصد سنويا أرواح ٨,٨ ملايين شخص، ومعظمهم من بلدان منخفضة الدخل وأخرى متوسطة الدخل. ومن المشاكل المُحددة أن العديد من حالات السرطان تُشخص في وقت متأخر جدا، وحتى في البلدان التي تمتلك نظما وخدمات صحية مثلى، فإن الكثير من تلك الحالات لا يُشخص إلا في مرحلة متقدمة يصعب فيها تكليل علاجه بالنجاح.

ووفقا للمنظمة يعيش معظم الناس الذين تشخص إصابتهم بالسرطان في بلدان منخفضة الدخل وأخرى متوسطة الدخل تبتلى بثلثي وفيات السرطان. وتقل عن ٣٠٪ نسبة البلدان المنخفضة الدخل التي لديها خدمات تشخيص وعلاج يمكن الحصول عليها عموما، وغالبا ما لا تتاح فيها نظم إحالة المرضى الذين يشتبه في إصابتهم بالسرطان، مما يسفر عن تأخر تزويدهم بالرعاية الصحية.

ويقول د. إتيين كروغ مدير إدارة التدبير العلاجي للأمراض غير السارية والوقاية من العجز والعنف والإصابات إن تشخيص السرطان في مراحل متأخرة والعجز عن توفير علاج منه يحكمان على مصير العديد من الناس بمعاناة لا داعي لها وبالموت المبكر.

وقالت المنظمة إنه يمكن أن تتخذ جميع البلدان خطوات رامية إلى تحسين التشخيص المبكر للسرطان، وهي: - تحسين الوعي العام بمختلف أعراض السرطان وتشجيع الناس على طلب الرعاية عندما تنشأ لديهم تلك الاعراض.

- الاستثمار في مجال تعزيز الخدمات الصحية وتزويدها بالمعدات اللازمة وتدريب العاملين الصحيين حتى يتسنى لهم إجراء تشخيص دقيق ومناسب التوقيت.
- ضمان تمكين الناس المتعايشين مع السرطان من الحصول على علاج آمن وفعال منه، بما في ذلك تخفيف آلامهم، ومن دون تكبد مشقة شخصية أو تكاليف مالية باهظة.

وتؤكد المنظمة أن الكشف المبكر عن السرطان يؤدي أيضا إلى تقليل الآثار المالية المترتبة عليه بشكل كبير، إذ لا تكون تكاليف علاجه في مراحله الأولى أقل بكثير من مراحله الأخرى فحسب بل تمكن الناس أيضا من مواصلة عملهم وإعالة أسرهم، إن هم استطاعوا الحصول على علاج فعّال منه في الوقت المناسب.

وقد أشارت التقديرات عام ٢٠١٠ إلى أن التكاليف الإجمالية الاقتصادية المُتكبدة سنويا عن الإنفاق على السرطان في مجال الرعاية الصحية وخسار الإنتاجية بلغت ١,٦ تريليون دولار.

وأثبتت دراسات أُجريت في بلدان مرتفعة الدخل أن تكاليف علاج مرضى السرطان الذين تشخص إصابتهم به مبكرا هي أدنى بمعدل يتراوح بين مرتين وأربع مرات، مقارنة بتكاليف علاج المصابين به ممن تشخص إصابتهم في مراحل أكثر تقدما.